



Some economic factors and their relationship to family size in the city of Zliten from the perspective of faculty members at the Faculty of Science, Al-Asmariya University, Zliten

Abu Bakr Miftah al-Tunisi ^{1*}, Abdulbasit Al-Tayeb Al-Turki ², Ahmed Muftah Amshiri ³

Department of Sociology, Faculty of Arts, Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

بعض العوامل الاقتصادية وعلاقتها بحجم الأسرة في مدينة زليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية زليتن

أبوبكر مفتاح التونسي ^{1*}، عبدالباسط الطيب التريكي ²، أحمد مفتاح امشيري ³

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأسمورية الإسلامية، زليتن، ليبيا

^{*}Corresponding author: mftahabwbkr07@gmail.com

Received: September 05, 2025

Accepted: November 27, 2025

Published: December 06, 2025

Abstract:

The current research aims to clarify the relationship between certain economic variables, such as income, consumption patterns, standard of living, and family size, in the city of Zliten, from the perspective of faculty members at the Faculty of Science, Al-Asmariya Islamic University. The research is based on the hypothesis that a relationship exists between certain economic factors and family size in Zliten, as perceived by faculty members at the Faculty of Science, Al-Asmariya Islamic University. The descriptive-analytical method was employed, relying on a questionnaire to collect data from the research sample. The research concluded that there is a direct correlation between improved living standards and an increase in family size, and that there is a relationship between family size and certain economic indicators, such as consumption patterns and income. This relationship has been reflected in population growth in the city and a decrease in the number of family members.

Keywords: Population size, income, family size.

الملخص

هدف البحث الحالي لمحاولة توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية كالدخل ونمط الاستهلاك والمستوى المعيشي وحجم الأسرة في مدينة زليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية، حيث أطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين بعض العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في مدينة زليتن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة البحث، حيث خلص البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين تحسن الوضع المعيشي وزيادة عدد أفراد الأسرة، وأن هناك علاقة بين حجم الأسرة وبعض المؤشرات الاقتصادية كنمط الاستهلاك والدخل الأمر الذي انعكس على النمو السكاني في المدينة وتقليل عدد أفراد الأسرة.

الكلمات المفتاحية: حجم السكان، الدخل، حجم الأسرة.

مقدمة:

يشكل حجم الأسرة أحد أهم المؤشرات الديموغرافية التي تعكس طبيعة المجتمع واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية، لقد شهد العالم على مر العصور تغيرات كبيرة في عدد السكان؛ فقبل الثورة الصناعية، كان عدد سكان العالم نحو 1 مليار نسمة في القرن التاسع عشر، بينما وصل عددهم اليوم إلى أكثر من 8 مليارات نسمة، 2025م وتأكد التوقعات السكانية العالمية إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ 10 مليارات نسمة بحلول عام 2060م و 10.2 مليار في عام 2100م وتقدر الزيادة السنوية لعدد سكان العالم بحوالي 70 مليون

شخص سنوياً، وهو ما يعكس التغيرات الكبيرة في معدلات الولادة والوفاة، والتقدم الطبي والاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا السياق تلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تحديد حجم السكان في أي مجتمع، بما في ذلك مدينة زليتن. فمستوى الدخل، وتوفر فرص العمل، وتكلفة المعيشة، ومعدلات البطالة، كلها عناصر تؤثر مباشرة على قرارات الأفراد بشأن الزواج والإنجاب، وبالتالي على النمو السكاني، كما أن التغيرات الاقتصادية قد تؤدي إلى الهجرة أو الاستقرار، مما ينعكس على تركيبة السكان وحجمهم، ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في مدينة زليتن، لفهم كيفية تأثير الظروف الاقتصادية على تكوين الأسرة والنمو السكاني، واقتراح آليات لتحسين السياسات التنموية والاجتماعية بما يتاسب مع الاحتياجات الفعلية للسكان .

مشكلة البحث :

شهدت مدينة زليتن مثل العديد من المدن الليبية، تغيرات ملحوظة في حجم سكانها عبر العقود الماضية نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ففي الماضي كان عدد السكان محدوداً نسبياً نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الهجرة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان زليتن في منتصف القرن العشرين كان يقارب 30-40 ألف نسمة تقربياً، أما اليوم فقد ارتفع عدد السكان ليصل إلى نحو 250 ألف نسمة تقربياً وفقاً للتقديرات الحديثة، مما يعكس تأثير عوامل النمو السكاني المختلفة ، وتنظر مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في زليتن، حيث يشمل ذلك تأثير مستوى الدخل، البطالة، تكاليف المعيشة، وتوافر فرص العمل على قرارات الأفراد بشأن الزواج والإنجاب، كما تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة هذه العوامل في النمو السكاني الحديث مقارنة بالماضي، وما إذا كانت التغيرات الاقتصادية قد أدت إلى زيادة أو انخفاض النمو السكاني في المدينة ، ومن هذا المنطلق أطلق البحث الحالي من فرضيه مفادها أن هناك بعض العوامل الاقتصادية لها علاقة بحجم الأسرة في مدينة زليتن أثرت بشكل واضح في تغيير حجم السكان في المدينة، وللحقيق من هذه الفرضية تم توظيف نظرية هربت سنبر للسكان الذي يؤكد على أن الغذاء الجيد للسكان يزيد من القدرة على التناول، وأن الطبيعة تضعف اهتمام الفرد بالتناول والتكاثر، ويعتقد سنبر أن الطبيعة نفسها هي من تضعف الفرد وكذلك اهتمامه ورغبته في الانجاب وذلك من أجل توجيه جهده ووقته في عملية التنمية الشخصية والاقتصادية(جلبي، 1984، ص88)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث حجم الأسرة في مدينة زليتن، والعوامل الاقتصادية المؤثرة عليه، حيث يتيح هذا المنهج امكانية جمع البيانات ميدانياً وتحليلها ومحاولة استخلاص النتائج منها، ومما سبق يحاول البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي :

ما هي العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في مدينة زليتن ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية :

– هل هناك علاقة بين الدخل وتقليل عدد افراد الاسرة ؟

– هل هناك علاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك للأسرة ؟

أهداف البحث :

- 1- معرفة العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في مدينة زليتن .
- 2- التعرف على العلاقة بين الدخل وتقليل عدد افراد الاسرة .
- 3- معرفة العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك للأسرة .

مجالات البحث :

- 1- المجال المكاني : والمقصود به المكان أو المجتمع الذي جمع منه البيانات وسحب منه العينة ويتمثل في هذا البحث أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية .
- 2- المجال البشري : واقتصر المجال البشري في هذا البحث على أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية .
- 3- المجال الزمني : وهي الفترة التي استغرقها إجراء هذا البحث أي من بداية شهر سبتمبر إلى منتصف شهر نوفمبر لسنة 2025م.

أهمية البحث : الأهمية العلمية

- 1- فهم العلاقة بين العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة في مدينة زليتن ومساعدة الأسرة على زيادة دخلها.
- 2- التعرف على أهمية الوضع الاقتصادي بالنسبة للأسرة ومدى تأثيره على معدلات الخصوبة وحجم الأسرة في المجتمع .
- 3- إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه الدراسات الديموغرافية والاقتصادية على المستوى المحلي.

الأهمية العملية :

- 1- مساعدة صناع القرار والمخططين في وضع سياسات تنموية مناسبة لإدارة النمو السكاني .
- 2- توضيح تأثير الدخل، البطالة، تكلفة المعيشة، وفرص العمل على تكوين الأسر وحجم السكان.
- 3- رفع الوعي المجتمعي بأهمية التخطيط الأسري وربطه بالقدرة الاقتصادية للأسرة.

مفاهيم البحث : 1- حجم السكان :

المقصود بحجم السكان معرفة عدد السكان في مكان معين و زمن محدد، وهذه المعرفة لا تقتصر على معرفة العدد فقط بل تتعاده لمعرفة هل العدد الحالي أكبر أو أصغر من العدد في فترة زمنية سابقة وإلى معرفة العدد المستقبلي للسكان في نفس المكان خلال فترة زمنية لاحقة، ويمكن التعرف على حجم السكان من خلال عد وإحصاء عدد السكان في منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة، ولقد طور علماء علم السكان العديد من المصادر للوصول إلى تحديد دقيق لحجم المجتمعات وهو ما يسمى بمصادر البيانات السكانية (جلبي، 2010، ص 26 : 27).

ويعرف اجرائياً في هذا البحث : عدد الأفراد المقيمين في مدينة زليتن خلال فترة زمنية محددة، ويعكس معدلات الولادة، الوفيات، والهجرة.

2- حجم الأسرة :

يقصد بحجم الأسرة متوسط عدد الأشخاص في أسرة معيشية في منطقة معينة، ويحتسب من خلال قسمة مجموع السكان في الأسر المعيشية (باستثناء الجماعات المعيشية مثل المرافق الإصلاحية، ودور الرعاية، والمساكن الجامعية) على العدد الإجمالي للوحدات السكنية المشغولة في هذه المنطقة، وحجم الأسرة هو عدد الأفراد المكونين لها والمتمنيين في الأب والأم والأنبياء، ويختلف من أسرة إلى أخرى حسب الرغبة في الإنجاب، فبعض الأسر تميل إلى أن يكون حجمها كبيراً بينما تفضل أسر أخرى أن تكون صغيرة العدد. ويعد حجم الأسرة عاملأً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ إن الأسرة كبيرة العدد تتحمل مسؤوليات أكبر تجاه أبنائها مقارنة بالأسرة الصغيرة، كما يقل الدعم العاطفي الذي يتلقاه الطفل من والديه كلما زاد عدد الإخوة. ويرتبط حجم الأسرة بعده جوانب مثل أسلوب التنظيم داخلها، ومستوى الضبط الذي يمارسه

الوالدان، والتدريب على الإنماز، ودرجة الدعم العاطفي المقدم للأبناء. كذلك يتصل حجم الأسرة بالطبيعة الاجتماعية، حيث تشير الدراسات إلى أن الأسر الكبيرة تنتشر في الطبقات الدنيا، بينما الأسر الصغيرة تكثر في الطبقات الوسطى والعليا. ويؤثر عدد أفراد الأسرة على الجو الأسري وفرص الأبناء في التعلم والنجاح، فكلما زاد عدد الأفراد قلت الإمكانيات المتاحة لكل طفل، خاصة في الأسر التي تعيش في مساكن ضيقة لا توفر مساحات للعب أو الدراسة، مما قد يدفع الأطفال إلى قضاء وقت طويل خارج المنزل ويعرضهم لمخاطر اجتماعية كتعاطي المخدرات أو الانحراف، ومن ثم فإن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة تؤثر بدرجة كبيرة في النمو المعرفي والسلوكي للأبناء سواء بشكل مباشر عبر التربية أو بشكل غير مباشر من خلال البيئة التي يعيشون فيها (أوريده، 2018، ص 227).

3- النمو السكاني :

وهو زيادة عدد السكان في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، ويحدث هذا التغيير نتيجة لتفاعل الحاصل بين معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ولعديد من العلماء يرون أن النمو السكاني يعكس التغيرات الديموغرافية التي تؤثر بشكل مباشر في الموارد الاقتصادية والاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان والدخل ... إلخ، ويعتبر النمو السكاني هو بمثابة التغير العام للسكان وهو نتيجة لتفاعل العمليات الحيوية داخل المجتمع، وهي المواليد والوفيات إضافة إلى الهجرة، وعادة ما يتم الوصول إلى معدل النمو السكاني من خلال توافر إحصاءات دقيقة عن هذه العمليات الحيوية. (زياني وأخرون، 1980، ص 150).

ويعرف اجرائياً في هذا البحث : بزيادة عدد السكان خلال فترة معينة نتيجة التغيرات في معدلات المواليد والوفيات والهجرة .

4- العوامل الاقتصادية :

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤثر على النمو السكاني وحجم الأسرة. فهي تشمل كل ما يتعلق بالموارد المالية للأفراد والأسرة، ومستوى دخلهم، وطبيعة العمل الذي يقومون به، ومستوى التعليم، وكذلك الفرص الاقتصادية المتاحة لهم. تلعب هذه العوامل دوراً أساسياً في قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على قرارات الإنجاب وتنظيم الأسرة، والعوامل الاقتصادية هي المتغيرات أو الظروف التي تحدد المستوى المعيشي للأفراد والأسرة، مثل الدخل الشهري، نوع العمل، مستوى التعليم، التوظيف، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. هذه العوامل تحدد مدى قدرة الأسرة على تحمل تكاليف تربية الأطفال، وتؤثر على قراراتها بشأن عدد أفراد الأسرة.

1- الدخل ومستوى المعيشة : ارتفاع الدخل يوفر للأسر القدرة على تحسين ظروفهم المعيشية، ويتتيح لهم التخطيط الأفضل لحجم الأسرة، بما في ذلك استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتعليم الجيد للأطفال، مما يقلل من معدلات الإنجاب غير المخطط لها .

2- نوع العمل وفرص النشاط الاقتصادي : المرأة العاملة أو التي تشارك في النشاط الاقتصادي غالباً ما تكون أكثر قدرة على التخطيط لأسرتها، حيث يتيح لها دخلها والمكانة الاقتصادية المرتبطة بها التحكم في حجم الأسرة .

3- التعليم والوصول إلى المعلومات الاقتصادية والاجتماعية : ارتفاع مستوى التعليم لدى أفراد الأسرة، خاصة النساء، يساهم في زيادة وعيهم بأهمية تنظيم الأسرة والإنجاب المخطط، ويقلل من معدلات الإنجاب العالية غير المرغوبة .

4- توفير الخدمات الأساسية : توفر الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية يعزز قدرة الأسرة على التخطيط لمستقبلها، ويقلل من المخاطر الاقتصادية المتعلقة بتربيه عدد كبير من الأطفال .

العامل الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات الأسرة بشأن عدد الأطفال ومستوى الإنجاب. الأسر ذات الدخل المرتفع والخدمات الجيدة لديها القدرة على تنظيم الإنجاب وتحقيق توازن بين احتياجات الأسرة والنمو الاقتصادي. أما الأسر ذات الدخل المنخفض أو المحدود، فقد تواجه صعوبة في تنظيم الأسرة، مما يعكس على زيادة حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإنجاب(أمشيري، 2022، ص 61 : 62).

وتعرف إجرائياً في هذا البحث بنتائج العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في حجم السكان في مدينة زليتن .

5- الأسرة :

الأسرة هي الركيزة الأولى لتكوين المجتمع وتكوين سلوك الأفراد وتوجيههم اجتماعياً وثقافياً، وبذلك يمكن تعرف الأسرة بأنها جماعة ناظمة تحمل معاني بيولوجية واجتماعية، وتتكون من زوج وزوجة (رجل – امرأة) تربطهما برابطة زوجية ومع أبنائهم، وهذا يعني أن الأسرة وحدة اجتماعية مكونة من مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم القرابة أو الزواج أو التبني، ويعيشون معاً في علاقة اجتماعية واحدة ومستمرة، ويقومون بالعديد من الوظائف كالرعاية والتربية والتنمية الاجتماعية وتوفير الحاجات الأساسية لأفرادها (رشوان، 2003، ص 65).

وتعرف إجرائياً في هذا البحث الأسرة المكونة من الأبوين والأبناء، والتي يتأثر حجمها ببعض العوامل الاقتصادية .

الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة جزء لا يتجزأ من البحث العلمي وأحد عناصره الرئيسية، حيث تتيح الفرصة للباحث التعرف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، إضافة إلى ما استخدمته هذا الدراسات من مناهج وأساليب بحث علمي، حيث تساعد الباحث في التغلب على الصعوبات التي واجهها الباحثين السابقين إضافة إلى التنبه بالأخطاء التي وقعوا بها لاستكمال بحثه في احسن صوره، وفي هذا الجزء سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي .

1- دراسة أحمد مفتاح أمشيري بعنوان العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي من المنظور السسيولوجي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الأسرة بمدينة زليتن، وأعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للأسر الليبية بمجتمع البحث، تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة البحث بحجم 450 أسرة، وتوصل الباحث للعديد من النتائج من أهمها :

– هناك علاقة عكسية قوية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم حجم الأسرة بمدينة زليتن .
– بينت نتائج الدراسة أن هناك فروق جوهرية بين الأزواج والزوجات وذلك وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.
– أكدت البحث على وجود علاقة عكسية قوية بين الدخل وتنظيم الأسرة بمعنى أنه كلما ارتفع الدخل قل الاتجاه نحو تنظيم الأسرة .

– أوضح البحث على وجود علاقة بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة حيث أكدت نتائج البحث بأنه كلما اتجهت المرأة نحو العمل زاد اتجاهها نحو تنظيم الأسرة(أمشيري، 2022) .

2- دراسة خضر جاسم وأخرون بعنوان أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2005 – 2019) حيث هذه الدراسة إلى التعرف على أثر النمو السكاني على نمو

نصيب الفد من الدخل القومي في المملكة العربية السعودية، وتم الاعتماد على وصف وتحليل متغيرات الدراسة من خلال طرح نظري للعلاقة التبادلية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها :

– إن النمو السكاني في المملكة العربية السعودية مرتبط بشكل كبير بالتغييرات الحاصلة في نمو اجمالي الدخل القومي .

– هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ونمو اجمالي الدخل القومي(حمد وآخرون، بدون ذكر تاريخ) .

– أكدت الدراسة على أنه بارتفاع معدل النمو السكاني بحوالي 1 فإنه يؤدي إلى زيادة اجمالي الدخل القومي بمقدار 308 خلال مدة الدراسة .

3- دراسة ترقو محمد وقورين حاج قويدر بعنوان أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مؤشرات النمو السكاني على النمو الاقتصادي متمثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 1962 – 2013م، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن هناك تأثير عكسي لكل من معدل النمو وعدد السكان الإجمالي في المناطق والتجمعات الحضرية بالإضافة إلى معدل الخصوبة ومعدلات المواليد وعدد الأطفال في سن العمل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا التأثير بدرجة تقارب 51.15% إلى 60.33% (ترقو محمد وقويدر، ص261) .

تعقيب على الدراسات السابقة :

تبرز أهمية البحث الحالي الذي يسعى إلى تسليط الضوء على هذه العلاقة بشكل محدد وميداني في مدينة زليتن مع تحليل العوامل المؤثرة على الأسرة والنمو السكاني وربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي، بما يسهم في سد الفجوة البحثية الموجودة وتقديم توصيات عملية لتحسين مستوى التخطيط السكاني وتنمية المجتمع المحلي، وبعد استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظمها ركز على العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والنمو السكاني، سواء على مستوى الدول العربية أو المدن المحلية. وقد أكدت هذه الدراسات على أن العوامل الاقتصادية، مثل الدخل ومستوى المعيشة وفرص العمل تؤثر بشكل مباشر على حجم الأسرة ومعدل الإنجاب. فزيادة الدخل توفر قدرة أكبر للأسر على التخطيط الأسري وتحسين مستوى المعيشة، كما أن للعوامل الاجتماعية والثقافية، مثل مستوى التعليم والممارسات التقليدية، تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك الأسرة تجاه الإنجاب وتنظيم الأسرة، وركزت بعض الدراسات على الفروق بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يكون تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية مختلفاً بحسب البيئة المحيطة ومستوى الخدمات المتاحة. إلا أن أغلب الدراسات السابقة كانت عامة أو ركزت على دول بعينها، مع تجاهل دراسة العلاقة التفصيلية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحجم السكان على مستوى مدينة معينة مثل مدينة زليتن، كما كشفت بعض الدراسات أن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على النمو السكاني يختلف باختلاف البيئة المحيطة. في المناطق الحضرية، تميل الأسر إلى تقليل حجمها نتيجة توفر فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية، بينما في المناطق الريفية تظل معدلات الإنجاب أعلى بسبب اختلاف مستوى الدخل والوعي الاجتماعي وتوافر الخدمات، بناءً على ما سبق يظهر جلياً أن البحث الحالي يتميز بأهمية علمية وعملية، إذ يسعى إلى دراسة تأثير بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية على حجم السكان في مدينة زليتن من خلال جمع بيانات ميدانية مباشرة وتحليلها بطريقة منهجية، هذا يساهم في سد الفجوة البحثية القائمة، وتقديم نتائج دقيقة قابلة للتطبيق، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات المحلية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحد من التحديات المتعلقة بالنمو السكاني في المدينة .

الإطار النظري للبحث :

يُعد الإطار النظري الركيزة الأساسية لأي بحث علمي، إذ يوفر الإطار المفاهيمي والنظري لفهم الظاهرة موضوع الدراسة في هذا البحث، يتم التركيز على بعض العوامل الاقتصادية وتأثيرها على حجم السكان في مدينة زليتن، مع تحليل كيف تؤثر هذه العوامل على قرارات الأسرة في الإنجاب، وتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، هذه العلاقة تؤكدتها نظرية هربرت سبنسر في السكان التي تركز على التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني، حيث يرى سبنسر أن المجتمعات التي تتمتع باستقرار اقتصادي واجتماعي أفضل، يكون فيها السكان أكثر قدرة على تنظيم حياتهم الإنجابية بما يتوافق مع مواردهم الاقتصادية، كما يؤثر الدخل بشكل مباشر على حجم الأسرة، حيث توفر الأسر ذات الدخل المرتفع القدرة على تحسين مستوى المعيشة، الاستثمار في الصحة والتعليم، وتنظيم الإنجاب، والأسر ذات الدخل المنخفض غالباً ما تواجه صعوبة في تنظيم الأسرة وزيادة عدد الأطفال قد يكون عبئاً اقتصادياً، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة يقلل من الاستقرار الاقتصادي، وقد يؤدي إلى تأجيل الزواج أو تقليل عدد الأطفال، كذلك توفر فرص العمل المستقرة يعطي للأسرة الاستقرار المالي ويشجع على زيادة حجم الأسرة، وتؤكد العديد من الدراسات أن انخفاض تكلفة المعيشة يسمح للأسرة بالتخفيط لعدد أكبر من الأبناء دون الإخلال بمستوى معيشة الأسرة .

وبذلك يعتقد هربرت سبنسر أن المجتمعات تعمل كـ"كائن حي اجتماعي، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتحديد نمو السكان واستقرار الأسرة، وفقاً لسبنسر الأسر في المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والتعليم العالي، وتتوفر الموارد الاقتصادية تكون أكثر قدرة على تنظيم الإنجاب والحد من النمو السكاني المفرط، يقابلها المجتمعات ذات الموارد المحدودة والبطالة العالية، والتفاوت الاجتماعي، تواجه زيادة في معدلات الإنجاب غير المخطط لها، ما يؤدي إلى ضغط على الموارد ويؤثر على جودة الحياة، مما سبق عرضه يتضح أن العوامل الاقتصادية تمثل المحدد الرئيسي لحجم السكان والنمو السكاني، وأن الأسر التي تتمتع بالاستقرار المالي والتعليم العالي والوعي الاقتصادي تستطيع التحكم في حجم الأسرة بشكل أفضل، ويركز البحث الحالي على مدينة زليتن كمجتمع نموذجي لدراسة هذه العلاقة، مستنداً إلى نظرية هربرت سبنسر التي تربط بين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الإنجاب والنمو السكاني (حمادي، 2010، ص 53 - 56) .

الإجراءات المنهجية للبحث :

1- نوع البحث :

يعد البحث الحالي من البحوث الوصفية التحليلية، حيث يهدف هذا البحث إلى وصل لموضوعه، وذلك من خلال جمع البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث ومحاولة تحليلها وتقسيرها واستخلاص النتائج منها، ومحاولة اصدار تعميم على الظاهر موضوع البحث .

2- منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمتها لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة ومن خلاله يتم وصف الظاهرة ومعرفة كافة جوانبها .

3- أداة جمع البيانات :

صممت استماراة الاستبيان وتم الاعتماد في صياغة الأسئلة على البساطة والوضوح، واحتوت الاستماراة على (20 سؤالاً) وقسم الاستبيان إلى الأقسام التالية :

أ) مقدمة الاستماراة حيث احتوت على تعرف المبحوثين المستهدفين بالبحث وموضوعه .

- ب) بيانات ديموغرافية عامة تتعلق بالجنس والعمر والمؤهل العلمي والدخل .
 ج) بيانات تتعلق ببعض العوامل الاقتصادية وعلاقتها بحجم السكان في مدينة زليتن .

4- حجم العينة :

تعتبر العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وتحقيق أغراض البحث وتتوفر على الباحث الوقت والجهد والمال، وتم اختيار عينة البحث بطريقة عرضية وبحجم (70%) من مجتمع البحث الأصلي البالغ عددهم (140) عضو هيئة تدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية، وبذلك تكون حجم العينة 50 مفردة من مجتمع البحث الأصلي .

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على التحليل الوصفي وذلك من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية والرسوم البيانية، وأيضاً تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية (Spss) لغرض تفريغ البيانات وتحليل فقرات الاستمار، إضافة إلى استخدام معامل ألفا كرو نباخ وذلك للتحقق من ثبات وصدق اداة البحث .

عرض نتائج البحث وتحليليها :

معامل صدق وثبات مقياس البحث :

تم التحقق من صدق وثبات مقياس البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرو نباخ على عينة استطلاعية بلغ حجمها (10 مفردات)، وتبين أن الاستبيان ذو مصداقية مقبولة وفق مستويات الدلالة المتعارف عليها والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول رقم (1)

جدول رقم(1) يوضح حساب معامل الصدق الذاتي ومعامل ألفا كرو نباخ للاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل التجزئة النصفية	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.851	0.810	0.725	20

يتضح من بيانات أن مقياس الصدق مرتفع حيث بلغت نسبة معامل ألفا كرو نباخ 0.725، في حين بلغت نسبة معامل الصدق الذاتي 0.851 ، وهذا دليل جيد على أن مقياس بعض العوامل الاقتصادية وعلاقتها بحجم الأسرة يتمتع بمعاملات صدق وثبات عالية .

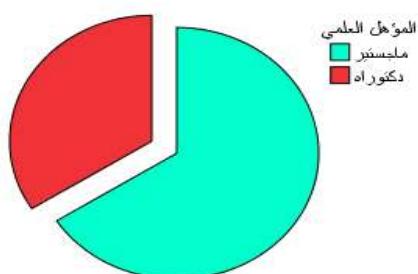
وصف عينة البحث :

بلغ حجم العينة على 50 عضو هيئه تدريس من كلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية، حيث اتضح من الجدول رقم (2) والشكل البياني أدناه، أن عينة البحث توزعت بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور النسبة الأكبر قدرت بحوالي 66% ومتلت الإناث 34%. وبنسبة 58% من أفراد العينة من حملة الماجستير، بينما تبين أن 42% من حملة الدكتوراه. وقد لوحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثين المستهدفين بنسبة بلغت 42% أعمارهم فوق 46 سنة، وتوزعت النسب الباقية على 22% أعمارهم ما بين 36-40 سنة، 18% أعمارهم ما بين 41-45 سنة، 14% أعمارهم ما بين 31-35 سنة، وأخيراً النسبة الأقل بلغت 4% أعمارهم ما بين 25-30 سنة، وأن ما نسبته 50.0% من أفراد العينة تقاضي في دخل من 4500 فأكثر، وبنسبة 38.0% يتراصون حوالي من 3500 – 4500 دينار وبلغت نسبة من يتراصون من 2500 إلى 3500 حوالي 12.0% .

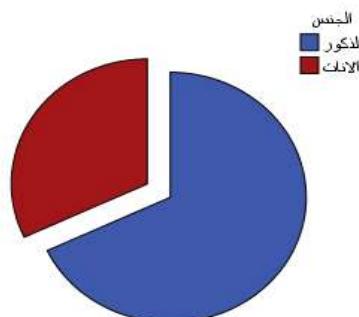
جدول 2 : وصف عينة البحث

الجنس	النوع	النوع
الذكور	المؤهل العلمي	النسبة المئوية للمبحوثين
الإناث	ماجستير	66.0
المجموع	دكتوراه	34.0
المؤهل العلمي	العمر	100.0
ماجستير	25 – 30	58.0
دكتوراه	31 – 35	42.0
المجموع	36 – 40	100.0
العمر	41 – 45	4.0
فما فوق	من 46	14.0
المجموع	الدخل	22.0
الدخل	3500 – 2500	18.0
3500 – 2500	4500 – 3500	42.0
4500 – 3500	4500 فما أكثر	100.0
4500 فما أكثر		

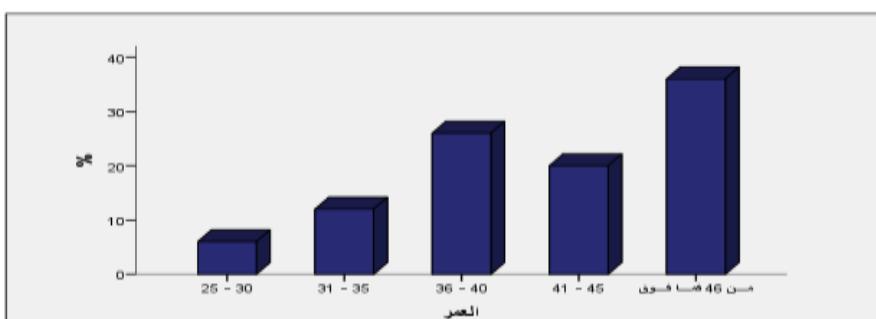
المؤهل العلمي



الجنس



الدخل



شكل 1: يبيّن الوصف البياني لعينة البحث

التحليل الإحصائي لتساؤلات البحث :

استخدمت المقاييس الإحصائية المماثلة في الأوساط الحسابية والأوزان النسبية والانحراف المعياري على أبعاد ومقاييس "بعض العوامل الاقتصادية وعلاقتها بحجم الأسرة"، لغرض التعرف على ما إذا كان هناك علاقة بين بعض العوامل الاقتصادية وحجم الأسرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية .

التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين :

التساؤل الأول :- هل هناك علاقة بين الدخل وتقليص عدد أفراد الأسرة

لإجابة على هذا التساؤل تم حساب قيمة المتوسط الحسابي والأوزان النسبية لاستجابات عينة البحث، وذلك للفرات في مقياس البحث وال المتعلقة بهذا التساؤل، وتم حساب الاختبار الثاني للعينة الواحدة وذلك لمعرفة علاقة بعض العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى المعيشة وانخفاض حجم الأسرة، والنتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (3) :

جدول 3: نتائج هل هناك علاقة بين الدخل وتقليص عدد أفراد الأسرة

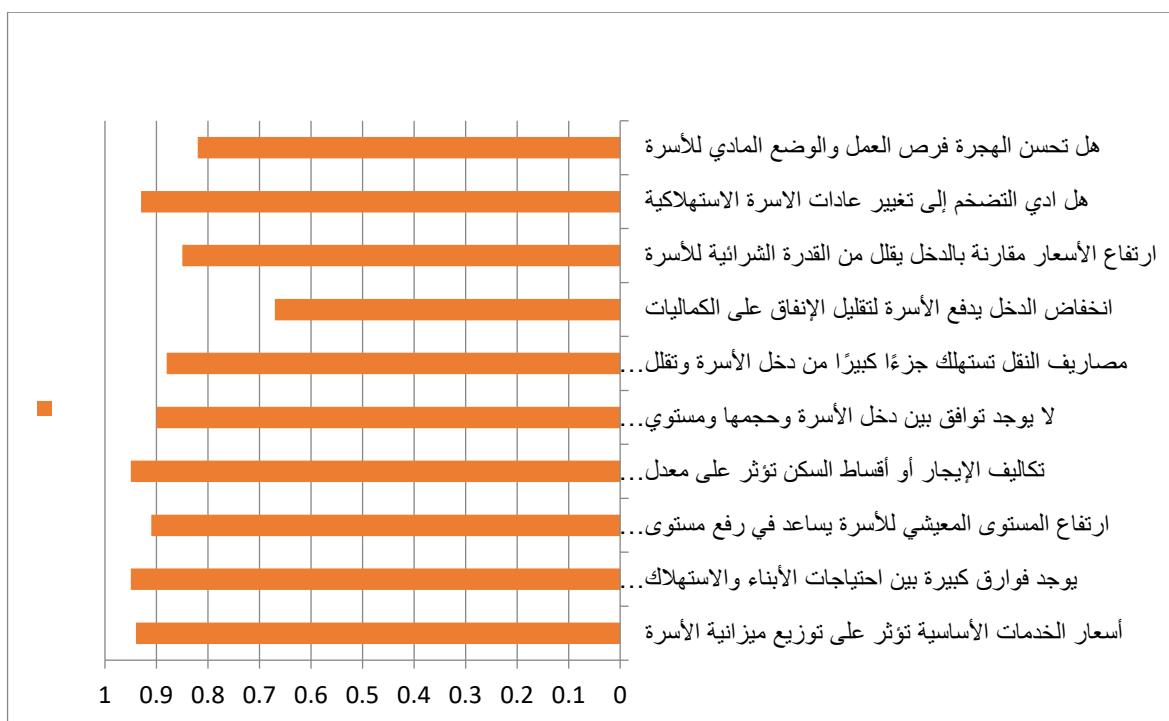
النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	الفرات	ت
0.98	0.635	1.938	0.05	0.95	هل تعتقد أن انخفاض دخل الأسرة يؤثر على قرار الإنجاب وتقليص عدد الأبناء	1
0.85	0.281	1.692	0.33	0.67	لدخل الأسرة وارتفاع البطالة لتقليل عدد أفراد الأسرة	2
0.63	0.339	1.267	0.71	0.29	الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض عدد أفرادها قليل جداً	3
0.87	0.399	1.778	0.24	0.76	هل ترى أن زيادة دخل الأسرة قد يشجع على إنجاب عدد أكبر من الأطفال	4
0.75	0.047	1.465	0.54	0.46	ارتفاع دخل الأسرة وحصولها على دخل مرتفع يزيد من عدد الأبناء داخلها	5
0.91	0.425	1.794	0.18	0.82	هل ترتبط قرارات الإنجاب لديك أو في محيطك بتكليف التعليم الصحة والسكن	6
0.97	0.605	1.917	0.07	0.93	انخفاض المستوى المعيشي كان من نتائج التوزيع غير عادل للدخل القومي في المجتمع	7
0.75	0.017	1.492	0.52	0.48	هل ساهم الوضع الاقتصادي في تأخير قرار الزواج أو الإنجاب في أسرتك	8
0.86	0.253	1.674	0.31	0.69	تحسين الدخل يساعد في ارتفاع حجم السكان في المجتمع	9
0.76	0.017	1.494	0.54	0.46	هل للدخل دور في تقليل حجم الأسرة في السنوات الأخيرة	10

تُظهر نتائج الجدول رقم (3) أن العوامل الاقتصادية، وعلى رأسها مستوى دخل الأسرة، تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الاتجاهات الاجتماعية نحو الإنجاب، وتحديد عدد الأبناء داخل الأسرة ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، أصبح الجانب المادي أحد أبرز المحددات التي تؤثر على قرارات الزواج والإنجاب في المجتمع .

حيث بينت تأثير انخفاض الدخل على قرارات الإنجاب وبنسبة الموافقة 98% وتشير النتيجة إلى إجماع شبه كامل على أن انخفاض دخل الأسرة يؤدي إلى تقليل عدد الأبناء، من منظور اجتماعي، هذا يعكس اتجاهات نحو الوعي الاقتصادي داخل الأسر، حيث أصبحت الأولوية لتوفير حياة كريمة وتعليم وصحة جيدة، بدلاً من إنجاب عدد كبير من الأبناء كما كان شائعاً في الماضي، ويظهر هنا أثر التحول من الأسرة التقليدية الكبيرة إلى الأسرة النووية الصغيرة.

كم بينت نتائج البحث هناك علاقة بين البطالة وغلاء المعيشة على حجم الأسرة بنسبة 85% وهذا يؤكد أن ارتفاع معدلات البطالة وتدني فرص العمل تؤدي إلى خفض عدد أفراد الأسرة، في السياق الاجتماعي،

البطالة تضعف الاستقرار الأسري وتزيد من القلق تجاه المستقبل، مما يدفع الأزواج إلى تأجيل أو الحد من الإنجاب، وهذا يعكس علاقة مباشرة بين الأمان الاقتصادي والاستقرار الأسري، كما بينت نتائج البحث أن الدخل المرتفع لا يعني كثرة الأبناء وبنسبة 63% إذ يرى أغلب المبحوثين أن ارتفاع الدخل لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد الأطفال، يفسّر ذلك بأن الأسر ذات الدخل المرتفع تميل إلى تخطيط أكثر عقلانية للأسرة، وتركز على جودة التنشئة والتعليم أكثر من الكّم العددي للأبناء، وهذا الاتجاه يُعتبر عن تحول ثقافي نحو نمط الحياة الحديثة، كما بينت النتائج أن زيادة الدخل وتاثيره على الإنجاب وبنسبة 75% - 87% ظهرت النتائج أن بعض الأسر ترى أن زيادة الدخل تشجع على الإنجاب، لكنها ليست علاقة قوية جدًا، فالمجتمع يعيش حالة توازن بين الطموح الاقتصادي والمسؤوليات الأسرية، أي أن زيادة الدخل قد تحسن الظروف المعيشية لكنها لا تعني بالضرورة الرغبة في إنجاب المزيد، وأوضح البحث ارتباط قرارات الإنجاب بتكليف التعليم والصحة والسكن وبنسبة 91% هذه النتيجة تؤكد بوضوح أن ارتفاع تكاليف الحياة الأساسية أصبح من أهم العوامل المحددة لقرارات الإنجاب، هذا يعكس تزايد الوعي الأسري بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة القرارات الأسرية أصبحت ثُبُنَى على حسابات واقعية أكثر من العادات والتقاليد القديمة، كما بينت إجابات المبحوثين بأن التوزيع غير العادل للدخل تأثيره على الأسرة وحجمها وبنسبة (97%) أغلبية العينة ترى أن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي ساهم في تدني المستوى المعيشي للأسر، هذه النتيجة تُبَرِّز جانبيًا هيكلًا في المشكلة إذ لا يتعلّق الأمر فقط بدخل الأسرة الفردي، بل بالبنية الاقتصادية العامة التي تؤثّر على العدالة الاجتماعية وفرص المعيشة المتكافئة، كما أن أكّدّ أفراد العينة على العلاقة بين الوضع الاقتصادي وتأخير الزواج وبنسبة 75% تدل هذه النتيجة على أن الضغوط الاقتصادية أصبحت سببًا مباشرًا في تأخر سن الزواج أو الإنجام عنه، وهذا يمثل تحولاً مقلقاً، إذ يؤدي إلى تغيير في بنية الأسرة التقليدية، وربما إلى انخفاض معدلات الزواج والخصوصية على المدى البعيد، كما أكدّت إجابات المبحوثين على علاقة بين ارتفاع الدخل وزيادة حجم السكان وبنسبة 86% هذه النتيجة تشير إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة قد ينعكس في النهاية على ارتفاع معدلات الإنجاب، ففي حال توفر الاستقرار الاقتصادي، تعود الثقة للأسر لتوسيع عدد أفرادها، مما يدل على أن العلاقة بين الدخل والإنجاب ليست خطبة، بل تتأثر بعوامل أخرى كالثقافة والقيم الاجتماعية، كما أكدّت نتائج البحث أن هناك علاقة بين الدخل وتقلّص حجم الأسرة مؤخّراً وبنسبة 76% يؤكد المبحوثين أن السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً في حجم الأسرة نتيجة الضغوط الاقتصادية، وهذا يتفق مع الاتجاه العالمي نحو الأسرة الصغيرة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتغير أولويات الأسر نحو التعليم والسكن والرفاهية .



شكل 2: يبيّن علاقة الدخل وتقلّص عدد أفراد الأسرة

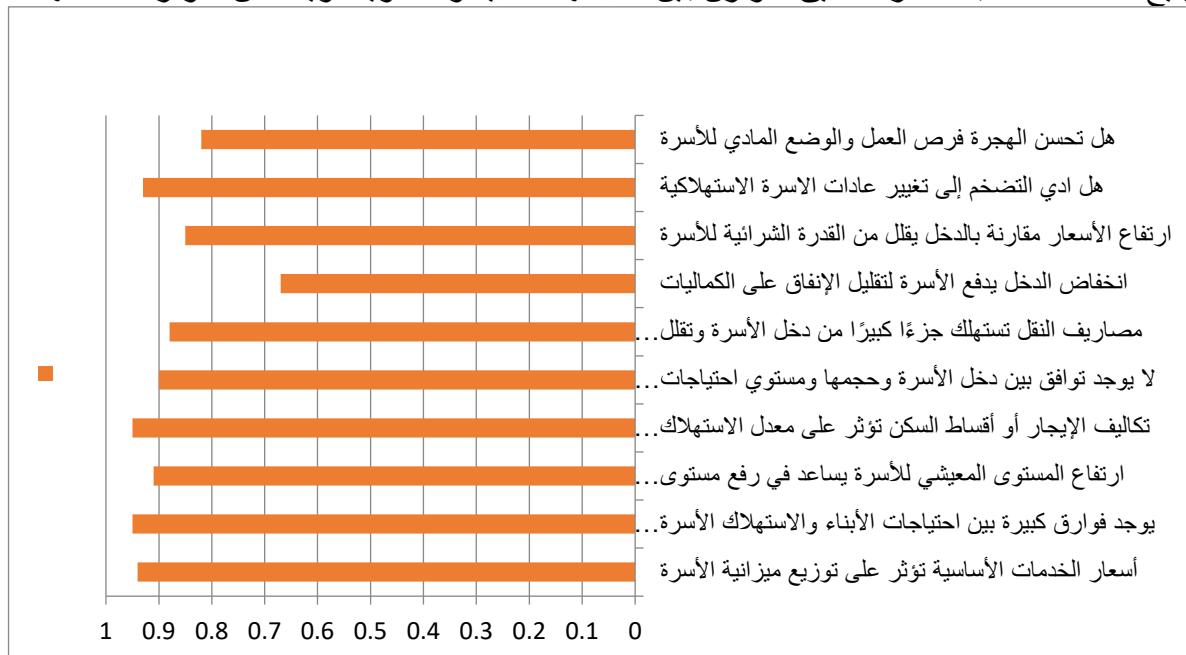
التساؤل الثاني : - هل هناك علاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك للأسرة
 تم استخدام المقاييس الإحصائية المتمثلة في الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية للبعد الاقتصادي لمقياس "العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك للأسرة"، إضافة إلى استخدام الاختبار التأسي للعينة الواحدة لمعرفة الدلالة الإحصائية لاستجابات المبحوثين، لغرض التعرف على بعض العوامل الاقتصادية التي لها علاقة بمعدل الاستهلاك للأسرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بالجامعة الأسمورية الإسلامية، والنتائج مبينة في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول 4: نتائج هل هناك علاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك للأسرة

النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا	نعم	الافتراضات	ت
0.94	0.516	1.855	0.12	0.88	أسعار الخدمات الأساسية تؤثر على توزيع ميزانية الأسرة	1
0.95	0.547	1.877	0.12	0.88	يوجد فوارق كبيرة بين احتياجات الأبناء والاستهلاك الأسرة ودخلها	2
0.91	0.425	1.794	0.18	0.82	ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة يساعد في رفع مستوى السعادة والرفاهية	3
0.95	0.517	1.852	0.15	0.85	تكليف الإيجار أو أقساط السكن تؤثر على معدل الاستهلاك اليومي	4
0.90	0.455	1.814	0.18	0.82	لا يوجد توافق بين دخل الأسرة وحجمها ومستوى احتياجات أفرادها	5
0.88	0.339	1.735	0.25	0.75	مصاريف النقل تستهلك جزءاً كبيراً من دخل الأسرة وتقلل من باقي الاستهلاك	6
0.67	0.223	1.348	0.64	0.36	انخفاض الدخل يدفع الأسرة لتقليل الإنفاق على الكماليات	7
0.85	0.224	1.652	0.35	0.66	ارتفاع الأسعار مقارنة بالدخل يقلل من القدرة الشرائية للأسرة	8
0.93	0.429	1.796	0.22	0.78	هل أدى التضخم إلى تغيير عادات الأسرة الاستهلاكية	9
0.82	0.457	1.658	0.34	0.76	هل تحسن الهجرة فرص العمل والوضع المادي للأسرة	10

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) أن أغلب المبحوثين (94%) يرون أن ارتفاع أسعار الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والغذاء يؤثر بوضوح على توزيع ميزانية الأسرة، وهذا يعكس تحول الأسرة من نمط استهلاكي منفتح إلى نمط حذر ومدروس، حيث أصبح الإنفاق موجهاً نحو الضروريات فقط، ما يقلل من جودة الحياة الاجتماعية والترفيهية، اتفق نحو (95%) من المبحوثين على أن هناك فجوة بين احتياجات الأبناء والدخل المتاح، هذا الاختلال يؤدي إلى ضغوط نفسية واقتصادية داخل الأسرة، ويعود على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، إذ يشعر الوالدان بالعجز عن تلبية متطلبات الحياة العصرية، مما ينعكس أحياناً في توتر داخل الأسرة أو ضعف التواصل، أكدت نتائج المبحوثين الخاصة بالإيجارات ما نسبته (88%) وارتفاع الأسعار (91%) تشير إلى أن تكليف السكن والخدمات أصبحت من أهم أسباب تراجع القدرة الشرائية، هذا الوضع يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة وإلى تغير في أنماط السكن (كالبحث عن مناطق أرخص أو السكن المشتركة بين أكثر من أسرة) وهو ما يمثل تغييراً بنوياً في الحياة الاجتماعية الحضرية، أظهرت نسبة (85%) أن الأسر أصبحت تعاني من الإنفاق الزائد بسبب عجزاً مالياً، مما يدل على وجود نضج اجتماعي في الوعي الاقتصادي، فالأسرة اليوم أكثر إدراكاً لمسؤوليتها في التخطيط المالي، وأصبحت تسعى إلى الاقتصاد في الاستهلاك وتجنب التبذير، وهو سلوك جديد يعكس تطور القيم الاجتماعية نحو المسؤولية الاقتصادية، بَيَّنت النتائج أن انخفاض الدخل والتضخم يدفعان الأسرة إلى تقليل الإنفاق على الكماليات (67%), بل وتغيير عاداتها الاستهلاكية (82%) هذا التغيير يمثل تكيفاً قسرياً مع الأوضاع الاقتصادية، لكنه في الوقت ذاته يشير إلى مرونة المجتمع في مواجهة الضغوط، تُظهر هذه الظاهرة كيف

يمكن للعوامل الاقتصادية أن تُعيد تشكيل القيم والسلوكيات اليومية مثل الشراء، الترفيه، وحتى العلاقات الاجتماعية، اتفق (83%) من المبحوثين على أن تحسين الأجور يساعد على تحسين الوضع المعيشي للأسرة، وهذا يعكس وعيًا عامًا بأن الأمان الاقتصادي مرتبط مباشرة بالاستقرار الأسري والاجتماعي، إذ يتيح الدخل المناسب للأسرة تحقيق التوازن بين حاجاتها المادية والمعنوية، ويحدّ من التوترات داخلها.



شكل 3: يبيّن العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية ومعدل الاستهلاك في الأسرة

نتائج البحث :

- 1- هناك علاقة قوية وواضحة بين الدخل وحجم الأسرة، حيث يؤدي انخفاض الدخل إلى تقليل عدد الأبناء، والعوامل الاقتصادية أصبحت مهيمنة على قرارات الإنجاب والزواج، متقدمة على العوامل الثقافية أو الدينية .
- 2- تزداد وعي الأسر الليبية (أو محل البحث) بالتكليف المعيشية جعلها تميل إلى الإنجاب المحدود والمخطط، وعدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة من الأسباب الهيكلية التي تحد من الاستقرار الأسري .
- 3- تؤكد نتائج أن 72٪ من أفراد عينة البحث يعتبرون أن مستوى الدخل الاقتصادي مؤشرًا أساسياً في حياة المجتمع، وأن انخفاض الدخل وعدم العدالة في توزيع الثروة من أبرز العوامل التي تسهم في تدهور المستوى المعيشي وزيادة الفوارق الاجتماعية.
- 4- هناك علاقة وثيقة بين الدخل ومستوى المعيشة، وكلما تدهورت القدرة الشرائية، انخفض معدل الاستهلاك وتغير نمطه، والأسرة أصبحت أكثر واقعية في مواجهة التحديات المادية، مما يدل على نضوج اجتماعي في التعامل مع الأزمات الاقتصادية .
- 5- التضخم وارتفاع الأسعار لا يغيّران فقط مستوى المعيشة، بل يغيّران أيضًا البنية القيمية والسلوك الاجتماعي للأسرة، وأن تحسين الدخل والأجور يمثل الحل الأساسي لضمان استقرار اجتماعي واقتصادي على المدى البعيد .
- 7- تشير استجابات العينة إلى أن انخفاض الدخل الأسري بنسبة كبيرة يؤثر مباشرة في استقرار الأسرة، فيحدّ من الاستهلاك والإنجاب، ويزيد من الأعباء التعليمية والمعيشية، ويرتبط بارتفاع البطالة وضعف مستوى الرفاه الاجتماعي .
- 2- وتشير نتائج البحث إلى أن معظم الأسر الليبية ترى أن الظروف الاقتصادية السيئة وانخفاض الدخل وتأخر المرتبات تمثل عوامل رئيسية في انكماس حجم الأسرة وتقليل عدد الأطفال كوسيلة للتأقلم مع الأوضاع المعيشية الصعبة .

الوصيات : يوصي البحث بالآتي :

- 1- ضرورة العمل على تحسين مستوى دخل الأسر وذلك من خلال تبن سياسات اقتصادية واجتماعية تساعده في تحسين دخل الفرد والأسرة .
- 2- تشجيع المرأة للمساهمة في سوق العمل ودعم المرأة العاملة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفير بيئة عمل منتهنة تحترم خصوصية الأسرة وتراعي خصوصية المجتمع .
- 3- زيادة الاهتمام بالتوعية المجتمعية بأهمية التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية .
- 4- لابد من مراقبة الأسواق والأسعار ومحاولة خفض تكاليف المعيشة، خاصة أسعار السلع والخدمات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في عملية الانجاح .

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع :

- 1- عبد الحسن زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، دار المعرفة، وزارة التعليم العالي، بغداد، ط1، 1980م .
- 2- علي عبدالرزاق جلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 .
- 3- حسين عبدالحميد رشوان، الأسرة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 .
- 4- علي عبدالرزاق جلي، علم اجتماع السكان، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2010م .
- 5- أحمد مفتاح أمشيري، العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنظيم الأسرة في المجتمع الليبي – دراسة من المنظور السسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 76، يونيو2022م .
- 6- خضر جاسم حمد وآخرون، أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (2005-2019)، مجلة الجامعة العراقية، العدد 49 – الجزء 3 .
- 7- ترقو محمد وقريرن حاج قويدر، أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية، دراسات – العدد الاقتصادي – مجلة دولية علمية محكمة ، جامعة الأغواط، العدد 1 المجلد 15 .
- 8- يونس حمادي، مبادئ علم الديموغرافيا، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010م .
- 9- قلمين أوريدة، انعكاسات حجم الأسرة على تعليم الأبناء، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33 – مارس 201

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJASHSS and/or the editor(s). AJASHSS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.